

[المجلد: السادس/ العدد: الثاني/ (أكتوبر 2022)/ الصفحات: 069-084]



العقبات التي تواجه التصدير غير النفط في الجزائر



سويسي الربيع⁽¹⁾.

✉ Souissirabie2016@gmail.com

⁽¹⁾ باحث دكتوراه، جامعة الجلفة [الجزائر]

تاريخ الإرسال: 2022/11/27	تاريخ القبول: 2022/12/19	تاريخ النشر: 2022/12/20
---------------------------	--------------------------	-------------------------

الملخص: نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى محاولة إبراز أهم التحديات التي تواجه الصادرات غير النفطية وأثر ذلك على النمو الاقتصادي، وإن التأكيد على الطابع الاستراتيجي الذي تمثله الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري، يهدف أساسا إلى إظهار ثقل وعبء الصادرات خارج المحروقات، ومدى تأثيرها على التبادل الخارجي للجزائر وإعاقتها له. فالمرحلة الطويلة من الاستقرار التي ميزت هذا القطاع، رغم حيويته في اقتصاديات كل بلد، أدى إلى الاعتقاد بأن الفشل قدر محتوم تم الاستسلام له، هذا ما ظهر من خلال سلوك وتصرفات الأعوان الاقتصاديين، مما أدى بالاقتصاد الجزائري إلى تسجيل نتائج ضعيفة جدا في مجال التصدير، الأمر الذي يجعلنا نتناول مشاكل التصدير في الجزائر انطلاقا من زوايا عدة.

الكلمات المفتاحية: الصادرات غير النفطية، الأعوان الاقتصاديين، المحروقات، التصدير، الاستقرار.

تصنيف «جال»: F13, F21, H68, J24, O2



Souissirabie2016@gmail.com

⁽¹⁾ البريد الإلكتروني للمُرسل:



Obstacles Facing Non-Oil Export In Algeria



01st Souissi Rabie^{*(1)}.

⁽¹⁾ University of Djelfa [Algeria]

✉ Souissirabie2016@gmail.com

Received: 27/11/2022

Accepted: 19/12/2022

Published: 20/12/2022

Abstract: The aim of this paper is to try to highlight the most important challenges to non oil exports and the impact on economic growth, the emphasis on the strategic out on the engines sound represented by exports. Wqat for the Algerian economy, is aimed to show the weight of the exports out of fuel, and its impact on Algeria's external exchanges and hinder him. The long-term stability that had characterized the sector, despite its vitality in the economics of every country, has led to the belief that the failure as inevitable. This was to surrender to him, as shown by the behavior and actions of economic agents, The Algerian economy which led to record results is very low in export, we have export problems in Algeria from several angles.

Keywords: Non-oil exports, Economic agents, Fuel, Export, Stability.

«JEL» Classification: F13, F21, H68, J24, O2.

* Corresponding author:

Souissirabie2016@gmail.com



مقدمة:

أخذ تفسير العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي جدلاً كبيراً بين الاقتصاديين، حيث يرى البعض أن الصادرات لا تستطيع المساهمة في التنمية الاقتصادية لأن فرص التصدير لا يستفاد منها نتيجة انخفاض الطلب الخارجي على هذه الصادرات وما يترتب عليه من تدهور مستمر في معدل التبادل التجاري، وبالتالي انخفاض حجم التجارة الخارجية، في حين يرى بعض الاقتصاديين الدور الإيجابي للصادرات كعامل دافع للنمو الاقتصادي لأن الزيادة في نمو الصادرات ستؤدي إلى الزيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وكلما كانت الصادرات تتسم بالاستقرار والثبات زادت مساهمتها في تحقيق الخطط التنموية والنمو الاقتصادي، وتم الوصول إلى هذه النتيجة من خلال إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير في دول شرق آسيا التي اعتمدتها كخطط تنموية

وتبذل الجزائر جهداً كبيراً لرفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، الذي تعتبره هدفاً رئيسياً في خططها التنموية كنتيجة حتمية فرضتها تجارب الدول الناجحة في التصدير الذي يبرز أهمية الصادرات كقطاع رائد للنمو الاقتصادي

وفي غضون ذلك، يعزو كثير من الخبراء والمحللين المتخصصين في الشأن الجزائري، مسألة قصور تنافسية الاقتصاد الجزائري إلى ضعف ديناميكية نشاطه الإنتاجي خارج المحروقات، وهو ما انعكس سلباً على معدلات التصدير وسبب تشوهات خطيرة في تركيبة هيكل الصادرات لصالح المحروقات، ومن المتوقع أن يعطي إتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لعام 2005 إلى جانب إتفاقية المنطقة العربية للتبادل الحر لعام 2009، والانضمام المحتمل إلى الفضاء العالمي للتجارة الهادف بالأساس إلى رفع الحماية عن الكثير من المنتجات الوطنية فرصة للمؤسسة الجزائرية لتصدير منتجاتها إلى ما وراء البحار، غير أن ذلك مرهون بعدة شروط قد لا تتوفر في الاقتصاد الجزائري على الأقل في المدى القصير

وبناء على هذا الطرح المتقدم تتضح الإشكالية التي نريد طرحها على النحو التالي:

ما مدى نجاعة الإجراءات والتدابير الحكومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التحولات

الاقتصادية العالمية الراهنة ؟ وما هي التحديات التي تواجهها؟

وللإجابة على الإشكالية نقترح المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار القانوني والتنظيمي لتشجيع الصادرات خارج المحروقات؛

المحور الثاني: إجراءات ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر؛

المحور الثالث: التحديات والعقبات التي تواجه التصدير غير النفط في الجزائر.

المحور الأول: الإطار القانوني والتنظيمي لتشجيع الصادرات خارج المحروقات

تعتبر ترقية الصادرات وتنويعها من أهم ما كانت تصبو إليه الجزائر من الإصلاحات الاقتصادية التي باشرت منذ بداية التسعينات، وقصد بلوغ هذا ثم وضع إطار قانوني ينظم قطاع التصدير خارج المحروقات يتم من خلاله حصر مختلف العراقيل التي تواجه المصدر وترجمتها بعد ذلك في شكل تسهيلات على المستوى المالي والضريبي والجمركي

1. التسهيلات المالية: بداية من القانون رقم 90-02 المؤرخ في سبتمبر 1990 الذي ينص في مادته السابعة على أن يسمح للمصدر التصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة بالصفة من خلال قيامه بعملية تصدير منتجات خارج المحروقات، وتمس هذه المادة أيضاً مصدري الخدمات، ومن جانب آخر ثم إقرار عملية التوظيف والتسوية المالية للصادرات خارج المحروقات .

أما فيما يخص البنوك التجارية، فقد منح لهذه الأخيرة حرية أكبر في إدارة النقد الأجنبي من حصيلة الصادرات خارج المحروقات.

وتم تجسيد إعادة تأهيل تشريعاتنا وتنظيماتنا عبر إصدار الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 17 جويلية 2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على تصدير واستيراد السلع. ويكرس هذا الأمر مبدأ تحرير استيراد وتصدير السلع ويذكر الأمر نفسه انه يمكن لكل شخص معنوي أو طبيعي ممارسة التجارة الخارجية شرط خضوعه لمراقبة الصرف. ومنذ 1994 أصبح بإمكان المصدرين تسجيل بالنسبة 50 % من حصيلة صادراتهم خارج المحروقات ومن منتجاتهم المنجمية في حسابهم بالعملة الصعبة.¹

ومع إنشاء سوق صرف ما بين البنوك في الجزائر، كان من المهام الأساسية لهذا السوق هو تغطية العمليات الجارية للبنوك وعمليات زبائنهم المتعلقة أساسا بإعادة تمويل وتقديم تسبيقات حول الحصيلة المتأتية من الصادرات خارج المحروقات والمنتجات المنجمية. إضافة يتم تقديم الدعم للمصدرين بعض المواد لاسيما منها التمور حيث أن تصديرها يستفيد من دعم مزدوج طبق للقرار الوزاري المشترك بين وزارة التجارة والفلاحة سنة 2001 والمتمثل في التكفل ب 80 % من نفقات النقل ومنح 5 د لكل كلف كمكافئة لتشجيع الإنتاج والتصدير.²

وبموجب المادة 129 من قانون المالية لسنة 1996 تم إنشاء حساب خاص تحت رقم 302-084 بعنوان الصندوق الوطني الخاص بترقية الصادرات وغرض إنشائه هو تقديم المساعدات المالية التي تتمثل في قيمة 80 % للمعارض الدولية و 80 % لتكاليف النقل إضافة إلى تقديم المساعدات في خصوص دراسات الأسواق وتحسين النوعية.³

2. التسهيلات الضريبية: تعتبر الضرائب عنصراً هاماً في عملية ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال إعفاء المؤسسات المصدرة إعفاء كلياً أو جزئياً من دفع الضرائب، ومن أمثلة هذه الإعفاءات هي:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة: فهو المادة 13 تعتبر كل المبيعات الموجهة نحو التصدير معفاة من TVA باستثناء بعض العمليات المتعلقة ببيع الأشياء الفنية.

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS من خلال المادة 12 من قانون المالية لسنة 1996 ويتمثل هذا الإعفاء لمدة 5 سنوات بالنسبة للمؤسسات التي تحقق عمليات تصديرية من السلع والخدمات إلى الخارج، أما بالنسبة لخدمات مدة الإعفاء 3 سنوات لفائدة وكالات السياحة والأسفار، كما قدم تحفيزات ضريبية لقطاع الفنادق.

- الإعفاء من الدفع الجزائي VF، ومن الرسم على النشاط المهني TAP: لقد جاء إعفاء الصادرات خارج المحروقات عبر المادة 19 من قانون المالية لسنة 1996 وهذا باستثناء خدمات النقل البري والجوي والخدمات البنكية وخدمات إعادة التأمين كذلك استفادة قطاع السياحة من إعفاء 3 سنوات يمس فقط رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة. وتم تدعيم هذا عن طريق المادة 06 من قانون المالية لسنة 2006.

3. **التسهيلات الجمركية:** تشكل الأنظمة الاقتصادية الجمركية المنصوص عليها في قانون الجمارك والمستفاد منها اتفاقية كيوتو، حيث تسمح هذه الأنظمة من تخزين وتحويل واستخدام ونقل البضائع دون تطبيق أي حق. أو رسم دون القيام بإجراءات التجارة الخارجية وهو ما يساهم في تقليل عبء خزانة المؤسسة وينعكس إيجاباً على سعر المنتج الموجه للتصدير.⁴

بالإضافة إلى أنها تسمح -مؤقتاً- باستيراد مستلزمات الإنتاج التي تدخل في صنع منتجات محلية موجهة للتصدير، وفي هذا الصدد تم إنشاء العديد من الأنظمة أهمها:

- التصدير المؤقت: فقد نصت المادة 195 على إن البضائع المرسلة إلى الخارج قصد إعادة تحويلها أو عرضها في المعرض أو أية تظاهرة أخرى يمكنها أن تصدر بصفة نهائية انطلاقاً من الخارج.

- نظام القبول المؤقت: عرفت المادة 174 بأن هذا النظام هو الذي يسمح بقبول في الإقليم الجمركي، البضائع المستوردة المعدة للتصدير خلال مدة معينة، مع وقف الحقوق والرسوم ودون تطبيق المحضورات ذات الطابع الاقتصادي وذلك بقبولها على حالاتها أو إخضاعها لتحويل أو تصنيع.

- نظام المستودعات الجمركية: ويقصد به النظام الجمركي الذي يتم تخزين البضائع في محلات تعينها الجمارك لمدة معينة، وهناك العديد من الأنواع، عامة، خاصة، صناعية بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية الجمركية، هناك وسيلة أخرى تستخدمها الجمارك لتشجيع الصادرات خارج المحروقات وتتمثل في إجراءات تسهيل طرق الجمركة عند التصدير، مثل عملية فحص البضائع في محل المصدر وإزالة تراخيص التصدير.⁵

4. **منح معاملة تفضيلية لمؤسسات التصدير:** تتمثل في التدابير التالية:

- إلغاء التخصيص المركزي للموارد بالعملة الصعبة: بموجب التعليم رقم 94/20 المؤرخة في 12/04/1994، اعترفت السلفة بحرية الأعوان الاقتصاديين في تداول العملة الصعبة كما نجم عن هذا إعادة النظر في قوائم الاستيراد المعمول بها سابقاً، وألغى هذا التمييز وأصبحت كافة المنتوجات حرة التصدير والاستيراد.

- منح إعفاءات جبائية: حيث أعفى قانون المالية لسنة 1996 الصادرات من أداء الرسم على القيمة المضافة،

أما قانون الضرائب فمنح إعفاء مؤقت لمدة خمس سنوات على الأرباح الصناعية والتجارية لمؤسسات التصدير وكذا الدفع الجزائي، إضافة إلى إعفاء لمدة 5 سنوات من دفع الضريبة على أرباح الشركات، كما تم تمديد الإعفاء إلى الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة للمداخيل الناجمة عن التصدير.

- تعديل النظام الجمركي والحقوق الجمركية: تم إجراء تخفيضات في التعريفات الجمركية حيث تم تخفيضها من نسبة 120 % إلى 60 %، ثم انخفضت النسبة القصوى من 50 % إلى 45 % سنة 1997 ثم إلى 40 % سنة 1998.⁶

وهكذا يقدر مستوى التخفيض بنسبة 10 % سنويا ابتداء من 1994 إلى 1997، أما بالنسبة للخطوة الثانية والمتعلقة بتعديل الأنظمة الجمركية فلقد تمت بموجب القانون رقم 10/98 المتعلق بقانون الجمارك حيث ميز هذا التعديل بين نظامين أساسيين هما:

- نظام الأنشطة الصناعية الموجهة للتصدير.
- نظام إعادة التمويل بالإعفاء.
- تخفيض أسعار النقل البري والبحري: ويجري في التسديد بالدينار إذا كانت الطريقة المتبعة من نوع سيف CIF وبالعملة الصعبة إذا تبنت الأطراف صيغة FOB ويقع عبء دفعها على المستورد الأجنبي.
- الإعفاء من إيداع الكفالة: وقد نصت على هذا الإعفاء المادة 104 من قانون المالية لسنة 1997 وبمس النشاطات التالية:

- السلع المخصصة لإعادة التصدير بعد التحويل.
- السلع الخاضعة لعمليات التحسين بغرض إعادة التصدير.
- الصادرات من مواد التغليف المخصصة للسلع المصدرة.
- الترخيص بفتح حسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين الذين يقومون بمهام التصدير
- إلغاء أحكام المرسوم التنفيذي رقم 94 / 90 المؤرخ في 10/04/1994 والتعلق بالرقابة على نوعية المتوجات المخصصة للتصدير، لكن مع صدور المرسوم التنفيذي رقم 97 / 431 المؤرخ في 16/11/1997 لم يعد المصدر مجبرا على استخراج الشهادة من قبل التصريح الجمركي إلا إذا كانت محل طلب من المشتري الأجنبي.
- غير أن كل هذه التدابير لم تؤدي إلى تحسن مستوى الصادرات خارج المحروقات لأنه هناك عوائق مختلفة تعاني منها المؤسسة المصدرة ولا بد من التغلب عليها ومحاولة تصحيحها من طرف الدولة الجزائرية.

المحور الثاني: إجراءات ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر.

عملت الجزائر على تبني استراتيجية وطنية تقوم بمهمة ترقية الصادرات خارج المحروقات لفك عملية الاعتماد على إيرادات البترول وتؤمن المسار التنموي للجزائر مستقبلا. وتعتمد هذه الاستراتيجية على عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعملية الخوصصة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

1. استراتيجية تأهيل الاقتصاد الوطني والمؤسسات: إن البرنامج الذي أعدته الحكومة يتشكل من مجموعة الإجراءات التي تحث على تحسين تنافسية المؤسسة ورفع أدائها الاقتصادي والمالي ليكون في نفس المستوى الدولي ويعتمد على مبادرة المؤسسات على إجراء التشخيص الاستراتيجي في مجال المنتجات والأسواق ويتعداه إلى دراسة المحيط. ويعد صندوق ترقية التنافسية الصناعية بمثابة الركيزة المالية لتمويل أنشطة هذا البرنامج.⁷

1.1. البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لقد قامت وزارة المؤسسات ص وم والصناعات التقليدية الجزائرية بتجسيد برنامج وطني لتأهيل المؤسسات ص وم التي تشغل أقل من 20 عامل، ولقد حظي بالموافقة من طرف مجلس الحكومة في ديسمبر 2003 وكذا مجلس الوزراء بتاريخ 08 مارس 2004، ويمتد هذا البرنامج على مدار 06 سنوات يتم تنفيذه ابتداء من 2006، ويتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقدر الميزانية المخصصة له ب 06 مليار دج.

2.1. البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية: يسعى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية التي تشغل أكثر من 20 عاما والذي تشرف عليه وزارة الصناعة إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية العمومية منها والخاصة وذلك بتكليف جميع مكوناته من أنشطة مالية، مصرفية، إدارية، جبائية واجتماعية ويقدر المبلغ المخصص لتحويل هذا البرنامج ب 04 مليار دج يخصص منه مبلغ 02 مليار دج لتأهيل المؤسسات والباقي لإعادة تأهيل المناطق الصناعية.⁸

نتائج البرنامج الوطني: حسب وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة فمنذ انطلاق برنامج التأهيل سنة 2001 إلى 2006 تمثلت الحصيلة في:

- تقدمت 406 مؤسسة (منها 235 عمومية، 171 خاصة) بطلبات الانخراط، منها 290 مؤسسة (155 عمومية و 135 خاصة) تم قبولها من طرف اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية. ولقد وقعت 137 مؤسسة اتفاقيات مع وزارة الصناعة منها:

- 117 مؤسسة للاستفادة من الإعانات برسم دراسة التشخيص وتنفيذ مختلف عمليات التأهيل المادية - واللامادية أي بعدد إجمالي للعمليات يبلغ 1844 بمعدل يقارب 16 عملية لكل مؤسسة، 20 مؤسسة استفادت من إعانة مقتصرة على دراسة التشخيص.

ويبلغ العدد الإجمالي لعمليات التأهيل 1864 عملية منها 1102 عملية لا مادية.

1. 3. برامج تأهيل م ص وم في إطار برنامج الشراكة:

أ. برنامج MEDA1: من وجهة نظر تنفيذ اتفاقية الشراكة التي تسمح بتكامل أكبر للجزائر في الفضاء الاقتصادي الأوربي، تتميز المساعدة المالي (MEDA) بتغيير التوجيهات الاستراتيجية..، وتطمح هذه الأخيرة في المستقبل إلى التحول نحو اقتصاد السوق وتنمية القطاع الخاص وكذلك تعزيز التوازن الاجتماعي والاقتصادي للبلاد. حيث هذا البرنامج خصص له غلاف مالي 3435 مليون أورو للمساعدات المالية خلال 1996-2000 إلا أن تنفيذ البرنامج على أرض الواقع لم يتجاوز 850 مليون أورو إضافة إلى اختلاف معدلات توزيع المساعدات بين الدول المعنية بالبرنامج.⁹ وتم توزيعها كما يلي:

- تسهيل التعديل الهيكلي (125أورو+30).
 - ترقية الشركات ص وم PME (57 مليون أورو) المشروع عملي منذ سنة 2000.
 - دعم التعديل الهيكلي الصناعي والخصوصية (38مليون أورو) مشروع عملي منذ جوان 2001 .
 - دعم للإصلاحات الاقتصادية ولتعزيز المؤسساتي لاقتصاد السوق.
 - تنمية البنى التحتية والموارد البشرية.
- نتائج البرنامج: تمثلت النتائج المحققة من البرنامج إلى غاية 2006/10/31 كما يلي:
- تقدمت 668 مؤسسة صغيرة ومتوسطة إلى البرنامج ويمثل هذا العدد نسبة 31 % من إجمالي عدد المؤسسات ص وم التي تنشط في القطاع الصناعي وتخص 2147 مؤسسة.
 - وتم الدخول الفعلي ل 405 مؤسسة ضمن إجراءات التأهيل أي بنسبة 18.9 % من مؤسسات القطاع الصناعي أما 263 مؤسسة فقد تخلت عن البرنامج.
 - كما استفادت 41 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من الحصول على التغطية المالية من الصندوق الوطني لضمان القروض.

ب. برنامج MEIDA 2: وسيلة مالية أساسية للإتحاد الأوربي من أجل تنفيذ الشراكة الأورو-متوسطة. وهذا البرنامج مخصص لإجراء التعديلات للهياكل الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من النتائج الناجمة عن التنمية الاقتصادية على الصعيد الاجتماعي والبيئة.¹⁰

المبلغ المخصص: ميدا II - 2006-2000 - 5350 مليون أورو، يشمل:

- دعم للانتقال الاقتصادي ولتحقيق منطقة أورو متوسطة للتبادل الحر.
- دعم لأفضل توازن اجتماعي واقتصادي بواسطة تعزيز التعاون في مجال البيئة.
- تعاون إقليمين وعبر الحدود.

وفي إطار هذا البرنامج فقد اختيرت أكثر من 40 مؤسسة مصدرة للاستفادة من مرافقة تقنية خلال سنتين في إطار البرنامج الجزائري الفرنسي لتعزيز هذه المؤسسات المصدرة خارج المحروقات وتمثل هذه المؤسسات عدة

قطاعات خاصة بالصناعة، الغذائية والكيمائية من ضمن 600 مؤسسة على المستوى الوطني التي دخلت في هذا البرنامج الذي بوشر سنة 2008 والذي سيمول بقيمة 2.5 مليون اورو، أما فيما يخص الشراكة والتصدير خارج المحروقات حسب الخبر بشير مصطفى فان القطاع الخاص أصبح رقما مهما في معادلة الاقتصاد الوطني في ظل الشراكة. حيث أكد أن الاتفاقية لم تعد في صالح الاتحاد الأوربي وذلك راجع إلى استفادة الكثير من المؤسسات الجزائرية من تصدير منتجاتها بعد الشروع في عمليات التفكيك الجمركي وإلا ما كنا لندخل السوق الأوروبية أمام المنافسة الصينية. وبالتالي العيب يعود فينا.

ت- برنامج الجزائر والأمم المتحدة: وقعت الجزائر على وثيقة مشروع يحمل عنوان دعم تطبيق الاستراتيجية الصناعية وترقية الاستثمارات بغلاف مالي قيمته 353.768 دولار وتقدر مدة انجازه ب 18 شهر من 2011-2012 يندرج في إطار مخطط الأمم المتحدة من اجل التعاون والتنمية 2007-2011 ويهدف المشروع إلى تطبيق الاستراتيجية الصناعية وكذلك تنويع اقتصادها قصد الحد من تبعيتها للمحروقات.¹¹ وأضاف مسؤول في وزارة الصناعة إن الجزائر ستخصص 380 مليار دينار اي 4 مليار يورو بين 2011 و2014 لتنمية وتحديث حوالي 20 الف شركة صغيرة ومتوسطة. حيث تعمل هذه الشركات في قطاعات الصناعة والبناء والصيد البحري والخدمات.

2. استراتيجية دعم الخصوصية: نتكلم فيه على واقع سياسة الخصوصية في الجزائر وحصيلتها.

2. 1. واقع الخصوصية في الجزائر: بعد أن تم البدء في تنفيذ برنامج الخصوصية ترتب عن ذلك حل العديد من المؤسسات العمومية وتسريح الآلاف من العمال.

في سنة 1996 استهدف البرنامج 200 مؤسسة عمومية تعمل معظمها في قطاع الخدمات. وتم إنشاء في نهاية 1996 الشركات القابضة أعطى دفعا قويا للخصوصية بتكليفها بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة وتنفيذ عمليات نقل الشركات إلى القطاع الخاص. وبحلول افريل 1998 كان قد خصخصة أكثر من 800 شركة محلية. إضافة إلى اعتماد برنامج ثاني في اواخر 1997 يشمل الشركات الكبرى 1999. وقد حددت قائمة ب 1200 مؤسسة قابلة للخصوصية - يهدف إلى بيع 250 مؤسسة بين 1998 باستثناء ما عرف بالمؤسسات الاستراتيجية. ولكن لم تنجح السلطات العمومية في تسوية أهم الملفات. وجاءت فكرة الخصوصية بعد الفشل الذريع المسجل على الصعيد الاقتصادي وتفاقم الأزمة الاجتماعية والسياسية التي لم يوجد لها حل وسبب ذلك هدر للموارد المالية نتيجة الوضعية المتدهورة لمؤسسات القطاع العام.¹²

ولذلك بادرت الجزائر إلى سن ترسانة هائلة من القوانين لتطبيق عملية الخصوصية، ففي 26 أوت سنة 1995 ظهرت أول تعليمة تناولت مسألة الخصوصية، تمت فيها المصادقة على عدة نصوص على غرار التعليم (95-12) وقد استحدثت جهازين مكلفين بالخصوصية وهما: المجلس الوطني لمساهمات الدولة- المجلس الوطني للخصوصية، وكان المجلس الأول يضم 14 وزيرا برئاسة رئيس الحكومة تلخص مهامه في إعداد إنجاز برامج

- الخصوصية، أما المجلس الثاني فكانت مهمته تقييم قدرات المؤسسات الاقتصادية العمومية، على أساس التقارير المنجزة من خبراء مستقلين، وجاءت التعليمات الثانية سنة 1997 وأحدثت عدة تغييرات أهمها:
- تشجيع شراء العمال لأسهم الشركات المفلسة، وكان البرنامج الأول للخصوصية يقضي بتنازل الدولة عن 300 مؤسسة عمومية.
 - السماح للمالكين الجدد تسديد ما عليهم على مراحل تمتد إلى 10 سنوات كما يسمح للمستفيد الحصول على تخفيضات هامة قد تصل إلى 25 %. وقد أوضح رئيس المجلس الوطني للخصوصية في تقرير أصدره يوم 08 ماي 1998، أي أن نسبة نجاح العملية لم تتعدى 25 %.
 - وما يراه الملاحظون أن الخصوصية لم تعرف انطلاقة حقيقية على أرض الواقع هذا راجع إلى:
 - الحالة الأمنية - عدم وجود بنك للمعلومات.
 - مسألة العقار الصناعي - عدم اقتناع الشريك الاجتماعي (النقابة) بجدوى الخصوصية.
 - عدم وجود سوق مالي متطور - البيروقراطية وكثرة الإجراءات الإدارية
 - لكن بالرغم من كل هذه الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية إلا أن الواقع، فإن معظم المؤسسات العمومية لاسيما الصناعية منها تعاني من اختلالات عميقة على المستوى المالي، والتكنولوجي، والبشري، والتسييري، وبالتالي فإن خصوصية 417 مؤسسة عمومية ليس بالأمر الهين بالنظر إلى تدهور وضعيتها حيث تتسم وسائل الإنتاج والتجهيزات بتسيير تقليدي، ومديونية تصل إلى 1200 مليار دينار جزائري.¹³
- 3. استراتيجة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:** أصبح موضوع الاستثمار الأجنبي بالدول النامية موضع اهتمام الخبراء والمؤسسات ولهذا قدمت له العديد من الحوافز ويمكن تصنيفها بصفة عامة إلى:
- حوافز تمويلية: تتمثل في تقديم تسهيلات للحصول على قروض. والمساعدات المالية لإجراء البحوث والدراسات لإقامة المشاريع.
 - حوافز مالية: تتمثل في الإعفاءات من الضرائب، الضمانات، القروض الداعمة، الاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام والمداخلات الوسيطة والسلع الرأسمالية وضرائب التصدير.
 - حوافز غير مباشرة: تتمثل في تزويد الشركات بالأراضي أو منحها مركزا احتكاريًا بالإضافة إلى إعفائها أحيانا من تطبيق قوانين العمل السائدة والمعمول بها في المشروعات الوطنية.

3. 1. عرض الإطار التشريعي لترقية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: ¹⁴

أ. القوانين: قانون النقد والقرض لسنة 1990: أعطى هذا القانون إصلاحات جزئية للاستثمار الأجنبي المباشر وهي:

- في المجال المالي: الترخيص بفتح مكاتب لتمثيل أو فروع في الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية وكذا بالمساهمات الأجنبية في البنوك والمؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري.
- في المجال الاستثماري: يرخص للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة أو الاستثمار المباشر وتحويل رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل مشاريع اقتصادية.
- المرسوم التشريعي رقم 12/93: يحدد هذا المرسوم النظام الذي يطبق على الاستثمارات الأجنبية والوطنية فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية الخاصة بالإنتاج.
- الأمر رقم 03 / 01 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الذي جاء بتغيرات كثيرة أهمها:

- النظام التحفيزي: -إنشاء الوكالة الوطنية للاستثمار ANDI حل إشكالية العقار الصناعي -إنشاء صندوق دعم الاستثمار -المجلس الوطني للاستثمار
- القانون التوجيهي: لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01 / 18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتشخيص ودراسة محيط القطاع.
- الامتيازات الجبائية: تتمثل في الإعفاء من ضريبة نقل الملكية والإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع الداخلة في انجاز الاستثمار وتطبيق نسبة مخفضة في مجال الرسوم الجمركية. والإعفاء من سنتين إلى 5 سنوات من الضريبة على إرباح الشركات. وتطبيق نسبة مخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها. ¹⁵
- ب. ضمانات الاستثمار: يتم معاملة المستثمر المحلي أو الأجنبي باعتباره شخصا طبيعيا أو معنويا بنفس الحقوق والالتزامات الخاصة بالاستثمار وفقا للمادة 14 ولا يجوز الاستيلاء على المشاريع بأمر إداري وكذلك في حالة المصادرة ينبغي التعويض للمستثمر وتم انجاز شباك موحد يحوي كل الإدارات. كما يمكن تحويل رؤوس الأموال في الجزائر طبقا للمادة 31 من الأمر 01-03. وكذلك تم اعتماد الأمر رقم 05-03 الصادر في 06 جوان 2005 المتعلق بالاستثمارات الأجنبية ويحدد كفاءات تحويل الأرباح والفوائد والناتج في حالة التنازل أو التصفية للاستثمارات

- ت- الإقرار الجزائري بالتحكيم الدولي: لا بد من العودة إلى النصوص القانونية الدولية في حالة النزاعات ذات صلة بالاستثمار الدولي وخاصة إذا بدأنا فعليا في شراكة أوروبية وانتهاء بالتحضير بالدخول إلى OMC.
- إذا ما ينتظر من الاستثمار الأجنبي هو تمويل الاقتصاد الوطني وتوفير العملة الصعبة على مستوى ميزان المدفوعات. أي الحصول على العملة الصعبة عن طريق التصدير.

إن تخلي الحكومة على الأنشطة الإنتاجية عن طريق الخصوصية وخاصة بتطبيق قانون المالية التكميلي لعام 1994 وتم فيه إلغاء احتكار الدولة لسوق التأمين وتعديل قانون الاستثمار فيما يخص المشاركة الأجنبية في رأسمال البنوك. وذلك من أجل تحسين المناخ الاستثماري وفتح الاقتصاد للمنافسة الأجنبية.¹⁵

المحور الثالث: التحديات والعقبات التي تواجه التصدير غير النفطي في الجزائر

تعتمد الجزائر بشكل أساسي على صادرات المحروقات في تمويل احتياطياتها من العملة الصعبة، ولم تكن إجراءات وتدابير دعم وتشجيع الصادرات خارج المحروقات يمكن القول فعالة إلى حد ما، إذ ظلت لا تتعدى 3% في أحسن الظروف. ولم تنطلق بالشكل المخطط لها، فالأرقام تدل على وجود انحراف ما بين الأهداف المخططة وبين الأرقام المنجزة حيث نكتشف وجود محيط غير سليم تتخلله المشاكل والعراقيل التي تعترض انطلاقا الصادرات بالشكل المرغوب فيه، وفي هذا الغضون، يمكن ذكر الاختلالات التي تحول دون وصول المنتج الجزائري الغير نفطي إلى الأسواق الدولية كما يلي:

1. المشاكل المرتبطة المستوى الجزئي:

- غياب التناغم والتنسيق الجيد بين المتعاملين الاقتصاديين على غرار منتدي رؤساء المؤسسات وأرباب العمل المصدرين مع الهيئات الحكومية الوصية التابعة لوزارة التجارة (الوكالة الوطنية للتجارة الخارجية ALGEX، المركز الوطني للسجل التجاري CNRC، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI، المركز الوطني لمراقبة الجودة والرزم CACQE) حول إيجاد أفضل الصيغ وأنجع السبل الكفيلة بتصدير المنتجات الوطنية إلى الخارج. ويعزو المتخصصون ضعف صادرات الجزائر، إلى عدم نجاعة الهيئة المشرفة على تسيير تجارة البلاد الخارجية، التي من شأنها تنشيط وضمان مرونة أكبر للحراك التجاري نحو وخارج الجزائر، ويرى خبراء جزائريون أنّ منتجات كالصناعات الغذائية سيما التمور (المرتبة الثانية عالميا من حيث الإنتاج، والمرتبة 28 عالميا من حيث التصدير) قادرة على تحقيق مداخيل ضخمة لو ترتبط بتوظيف أحسن مما هو واقع حاليا،

- عدم تطابق المنتج الوطني مع المعايير الدولية خاصة في مجال الجودة والنوعية وقيود البيئة، وهذا راجع لكونها عملت لسنوات طويلة في غياب المنافسة مما جعلها تبقي سلعتها ضمن مقاييس وطنية بحتة موجهة لسوق واحد، حيث تعاني المنتجات الجزائرية من الجودة المنخفضة والنوعية الرديئة مقارنة مع نوعية نفس المنتجات في السوق الخارجية، وبالنسبة للقطاع العام فالمؤسسات تقوم بعرض منتجاتها دون إجراء دراسات وأبحاث تسويقية لاحتياجات ورغبات الزبون، إلى جانب غياب الرقابة في مرحلة الإنتاج وقلة الضوابط والشعور بالمسؤولية المهنية، أما القطاع الخاص فرداء منتجاته تعود في غالب الأحيان إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية من خلال زيادة المخرجات باستعمال نفس المدخلات (كما ونوعا). لذلك فإنّ التوقع الجيد للصادرات الجزائرية يتطلب وجود وعي بمعطيات المرحلة، وما يرافق عملية التكيف مع متطلبات السوق الخارجية.

- ارتفاع أسعار السلع الجزائرية والذي ترجع أسبابه إلى عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم، إلى جانب عدم

الاستخدام العقلاني للطاقات الإنتاجية المتوفرة، على غرار تبعية مدخلاتها للخارج. وبالرغم من الإعانات المقدمة من طرف الدولة فإن أسعار الصادرات الصناعية تشهد ارتفاعا بالمقارنة مع نظيرتها في الدول الأجنبية التي تفرض منافسة شرسة في هذا المجال، ويمكن القول أن ارتفاع أسعار المنتجات الجزائرية المصدرة إنما هو نتيجة ضعف التكامل الصناعي ما بين الوحدات الإنتاجية. وفي هذا السياق فإن دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التطبيق والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة يمكن أن يشكل فرصة للمؤسسة الجزائرية التي تحسن استغلالها عن طريق الاستفادة من الإعفاءات الجمركية على المواد الأولية التي تدخل كمكون أساسي في الصناعات الوطنية، خاصة إذا علمنا بأن جل هذه الصناعات لازالت تعتمد على الاتحاد الأوروبي في تموين مدخلاتها، بل إن مرونة الإنتاج بالنسبة للواردات مرتفعة وتقدر ب 1.9 ما يسمح بتخفيض تكلفة المنتج وعرضه بأسعار تنافسية على الصعيدين المحلي والدولي¹⁶.

- غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة ومعلقة ومعروفة من طرف كل المصالح والأفراد.
- تطبيق عشوائي وغير منتظم الإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف.
- عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات.
- عدم توافر نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي تربط بالعملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق.
- غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة الذي قضى على كل فرص الإبداع والابتكار كأسلوب عملي يمكن للمؤسسة الجزائرية من تحضير المنتج الذي يتلاءم مع متطلبات الوقت الحالي.
- عدم كفاءة المؤسسات الممارسة للعملية التصديرية وكذلك ضعف كفاءة الهياكل التي تتولى عملية التصدير غب بعض المؤسسات، بالنظر لعدم إعطائها الأهمية اللازمة في السابق.

2. المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي:

- غياب استراتيجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل لتغطية الحاجيات المحلية والذي يفترض أنه جزء ضروري لتنمية وتوزيع الصادرات وتحقيق تنافسية تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي والاجتماعي والتشاك والتداخل الحاصل بين الأسواق الوطنية والأجنبية.
- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين وميلهم لممارسة الاستيراد بسببي ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.
- انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تحول دون توقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول، هذه الوضعية تجلت من خلال الانعكاسات والتأثيرات السلبية من جراء تحرير التبادلات التجارية للنظام الإنتاجي الوطني.
- سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم أو

التعليق، بالإضافة إلى غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي بسبب ضعف ميزانية البحث والتطوير وأنماط الإدارة المتسلطة.

● عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير الدولية من حيث الجودة والنظافة ولم ترق لدرجة تصديرها لا من حيث الكمية ولا من حيث الجودة وارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب تدهور قيمة العملة والتضخم وعدم تحقيق فائض إنتاجي بشكل منتظم من جهة أخرى، والتقدير المعد من طرف وزارة التجارة سنة 1986 الخاص بجودة ونظافة المنتجات بشر الوضعية القلقة في هذا المجال والذي تطلب معالجة الظاهرة بصورة مستعجلة حتى لا تنعكس سلبا على صحة المستهلك. 17

3. المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسسي والتشريعي:

يتميز المحيط المؤسسي والتشريعي للصادرات غير النفطية بالخصائص التالية:

- التباطؤ في إدراج نصوص تشريعية وتنظيمية جديدة تحكم آليات التصدير والمنافسة والمعاملات التجارية وشروط ممارسة الأنشطة الاستغلالية، بالرغم من إبداء مجموعة من الخبراء تفاعلا بإعادة تنشيط صادرات الجزائر خارج المحروقات، بإصدار مراسيم وأوامر جديدة محفزة من شأنها زيادة حجم الصادرات، من خلال تخفيف التنظيم الجبائي والجمركي وإعادة تنشيط دور الصندوق الخاص بترقية الصادرات.
- التشابك والتداخل في المهام الموكلة لهيئات وهيكل المدعمة لترقية الصادرات غير النفطية.
- غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يقدم الصادرات خارج المحروقات.
- وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين سواء على المستوى الوطني أو الخارجي.
- سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات غير النفطية.
- ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك والتي تعتبر أداة أساسية وضرورية لتكوير نشاطات التصدير لأن ارتفاع تكاليف النقل يترتب عليه ارتفاع التكاليف التسويقية وبالتالي انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير.
- عدم التمكن من قياس القدرة التصديرية للمؤسسة، مما يعوقها عن تقدير احتياجاتها المالية ومعرفة أسواقها الخارجية المستهدفة، وبالتالي اختيار منتجاتها وتكييف قدراتها الإنتاجية وتقييم معرفتها الفنية وخبرتها التصديرية.

18

- وأخيرا صعوبة التطبيق العملي للإجراءات التشريعية والتنظيمية بغية ترقية وتشجيع الصادرات إضافة إلى عوامل أو وسائل أخرى تمس بجوهر عملية التصدي¹⁹.

الخاتمة:

لقد قامت السلطات الوطنية باتخاذ عدة اجراءات في سبيل ترقية وتنويع الصادرات الجزائرية غير النفطية بغية تحقيق معدلات نمو مستقرة ومستديمة، ومن جملة هذه الاجراءات، تخفيض قيمة العملة وتخفيف التجارة الخارجية بالإضافة الى المزايا الضريبية والجمركية التي عرفتتها الجزائر وكذا انشاء جملة من المؤسسات المتعلقة بالتصدير والمتخصصة في العديد من المجالات منها التمويلية والتأمينية، كما بذلت الدولة مجهودات معتبرة في سبيل تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها وذلك بغية مساهمتها في تنمية الصادرات غير نفطية. ولكن رغم هذه الجهود فانه لم يتحقق تنويع ولا زيادة في الصادرات الجزائرية غير النفطية حسب النسب المرجوة والمأمولة، حيث مازالت صادرات الجزائر من المحروقات تغطي على الصادرات الكلية. وهذا ما يعني ان استراتيجية الترقية في الجزائر تحتاج المزيد من التفعيل.

أن معانات الصادرات غير النفطية من عدة عقبات جعلت مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي ضئيلة، حيث تتركز هذه العقبات في جانب العرض لتشمل ارتفاع تكاليف المنتجات المصدرة، بالإضافة الى انخفاض مستويات الجودة وعدم الخبرة في انشطة التسويق.

النتائج:

- على الرغم من الجهود المبذولة لترقية الصادرات غير النفطية، نجد صادرات المحروقات بنسبة 97 % من اجمالي الصادرات، وبالتالي حتى بعد اتباع سياسية لترقية الصادرات لم يتحقق تنويع ولا زيادة في الصادرات الجزائرية غير النفطية حسب النسب المرجوة والمأمولة، ولكن عند النظر الى كل الاجراءات المذكورة سابقا والتي قامت بها الجزائر بعد معاناتها من ازمة البترول نلاحظ ان العبرة بالتطبيق وليس التنظير فنسبة 3% تعتبر من أضعف النسب الموجودة بالعالم، وكل الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها من طرف الدولة فشلت لتعقدها وبطئها، فغياب استراتيجية واضحة متكاملة ومتناسقة لترقية الصادرات خارج المحروقات كرافد تنموي هي حجرة العثرة والعقبة التي تقف وراء عجز الاقتصاد الوطني على توفير منتجات قابلة للتصدير،

- تتسم الصادرات غير النفطية بالتركيز السلعي والجغرافي نتيجة التبعية الاقتصادية لدول الاتحاد الاوروبي بصفة خاصة، ويعود ذلك لعدة اسباب تاريخية وجغرافية واقتصادية.

- هناك مشاكل ومعوقات تقف امام تسويق صادراتنا غير النفطية، كضعف الاساليب التقنية والحديثة، ارتفاع تكاليف الانتاج، وما يصاحبه من قلة ومشكل الجودة في المنتجات المتوفرة الذي يقلل من تنافسية الصادرات المحمية بالمقارنة بالصادرات العالمية.

التوصيات:

- ضرورة الاهتمام برفع مستويات الجودة الانتاجية وتحسين التعبئة والتغليف لكي يصبح المنتج الجزائري مستوفيا لمتطلبات وشروط المنافسة العالمية.

- يجب زيادة الاهتمام والتركيز على قطاع الصناعة والزراعة من اجل الوصول الى ايجاد قاعدة انتاجية والعمل على إيجاد حلول للمشاكل التي يواجهها كل من القطاعين، لان ذلك يعتبر شرط لنمو وازدهار الصادرات بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام.
- انتهاج استراتيجية وطنية مثلى لتوفير مناخ استثماري ملائم وفعال في خدمة مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات.

الهوامش والاحالات:

- ¹ - كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، ص، د، 1998، ص: 112.
- ² - نقلا عن الموقع WWW,min commerce,dz
- ³ - موقع الجاكس WWW ALGEX.DZ تاريخ المعاينة 26 / 02 / 2022
- E,H,TAK JOUT, **mesures à l'exportation**, Ces régimes douaniers, in la revue de douanes, numéros special, l'année noncité, P12.
- ⁵ AMROUCHE MISSOUM, **les Facilité douanieres à l'exportation**, Symposium nationale sur les mesures de promotion des exportation Alger 29-30 décembre 1996.
- ⁶ عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية. 2007. دار الخلدونية، ص 266-270.
- ⁷ نجار حياة، زغيب مليكة، إشكالية تأهيل المؤسسة الاقتصادية بين العصرية والعولمة، نظرة مستقبلية، الملتقى الدولي حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاستثماري الجديد، كلية الاقتصاد، جامعة ورقلة، 2003.
- ⁸ سهام عبد الكريم، برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، العدد 11 / 2008. ص: 85.
- ⁹ الياس بن ساسي، يوسف قريشي، المنظومة المالية الأوروبية والتعاون الاقتصادي الإقليمي العربي، الندوة العلمية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة، سطيف، 2004، ص: 3.
- ¹⁰ علي لزعر، تأهيل المؤسسة الجزائرية في ظل الشراكة الأوروبية، مجلة اقتصادية، العدد 05 / 2009، جامعة بسكرة، ص: 48.
- ¹¹ <http://www.mae.dz/ma-ar.story.php/>. 8313688 تاريخ التصفح 26/02/2022.
- ¹² حميد حميدي، خصوصية المؤسسات العمومية في القانون الجزائري، ندوة بعنوان الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخصوصية في البلدان العربية، الجزائر، 1991، ص: 112.
- ¹³ عبد الرحمن تومي، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، العدد 08/2006، ص: 112-116.
- ¹⁴ عليوش قريوش كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 13
- ¹⁵ كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص 8.
- ¹⁶ طارق قندوز، قاسمي السعيد، تحديات ورهانات استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية، جامعة المسيلة، ص: 8.
- ¹⁷ بن ساحة مصطفى، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة غرداية، علوم تجارية، 2010، ص: 80-84.
- ¹⁸ وصاف سعدي، أثر تنمية الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز والعوائق، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004، ص: 13.
- ¹⁹ ابن حمود سكيبة، الصادرات الجزائرية خارج المحروقات مجلة جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 14، ديسمبر 2000، ص: 21.